

تحليل مسار إنهيار المؤسسة وفقا لرؤية ARGENTI

"دراسة حالة المؤسسات الصغيرة؛ الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"

مصطفى طويطي، جامعة البويرة

مصطفى بلمقدم، جامعة تلمسان

ملخص:

إن الحركية التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم بصفة عامة و الجزائر بوجه خاص من حيث سرعة ظهورها بفضل المميزات العديدة التي تتمتع بها ، إذ تسجل سنويا زيادة تصل إلى 10%، إلا أنها في المقابل كذلك تشهد إختفاء العديد منها ، فخلال عام 2012 تم شطب 8497 مؤسسة ، تمثل جوهر إنهارها في ضعف الخبرة لدى المسيرين مما أفقدهم كيفية التعامل مع إفرزات البيئة الديناميكية كإشتداد المنافسة و تميز بعض النشاطات بالإحتكار التام أو الجزئي، مما يؤدي بها إلى إجراء تغييرات في مسار حياتها الإقتصادية .

إنطلاقا من أن إنهيار المؤسسة يتطلب فترة زمنية تمهد لحدوثه تتحكم في مدتها الظروف التي تمر بها المؤسسة ، إلى جانب أن لمعيار حجم المؤسسة دورا رئيسيا في رسم مسار نهايته إختفاء المؤسسة ، بهذين المعيارين شكل أرجنتي أنموذجا لمسار إنهيار المؤسسة والذي يميز فيه بين ثلاث أصناف ، منها صنف المؤسسات حديثة النشأة كونها لم تستطع أن تتجاوز الحد المعقول للأداء خلال السنوات الأولى من ممارسة نشاطها ، في حيث الصنف الثاني يتعلق بالمؤسسات الصغيرة التي رغم طول فترة بقائها في ممارسة النشاط إلى أنها كانت تعاني العديد من الإختلالات التي ترجمتها بالإنهيار ، بينما الصنف الثالث الذي يعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بالحالتين السابقتين و المتعلق بالمؤسسات المتوسطة .

الكلمات المفتاحية: إنهيار المؤسسة، تحليل Argenti ، الفشل الزاحف ، الفشل المفاجئ ، المؤسسات الناشئة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

Résumé :

La cinétique qui se caractérise les petites et moyennes entreprises dans les pays du monde en général et l'Algérie en particulier en termes de la vitesse de leur apparition, grâce aux nombreux avantages dont ils bénéficient , ils ont enregistré une augmentation annuelle de jusqu'à 10%, mais en revanche, ainsi que le témoignage de la disparition de beaucoup d'entre eux, au cours de la 2012 a été radié 8497 entreprises , représentent l'essence de l'effondrement d'une expérience faible des gestionnaires qu'ils ont perdu la façon de traiter avec les sécrétions de l'environnement dynamique

comme l' intensification de concurrence et de caractériser certaines des activités de monopole totale ou partielle, les amenant à faire des changements dans le chemin de sa vie économique.

Partant de l'effondrement de l'institution qui nécessite une période de temps, ouvrant la voie à son apparition contrôler par la durée des circonstances entourant l'institution, ainsi que celle de la taille standard de l'entreprise un rôle clé dans le façonnement d' une voie fini la disparition par de l'établissement de la par ces deux critères ARGENTI a constituent un modèle du chemin de l'effondrement de l'institution, ce qui distingue parmi trois variétés, y compris les institutions naissant qui ils ont pas été dépasser la limite raisonnable des performances au-delà des premières années de son fonctionnement , la deuxième classe consacré aux petites institutions que, malgré la durée de leur séjour dans l'activité de l'exercice mais ils éprouvaient beaucoup des déséquilibres qui se sont traduits à se effondrer, tandis que la troisième catégorie, qui est plus complexe que les deux cas précédents et qui concerne les entreprises moyennes.

Mots clés: l'effondrement de l'institution, l'analyse d' Argenti, insuffisance rampante, défaillance soudaine, entreprises émergents, les petites et moyennes entreprises .

مقدمة:

يحضاً موضوع إختفاء المؤسسات حديثة النشأة و كذا الصغيرة و المتوسطة بأهمية كبيرة خاصة في ظل التحول إلى إقتصاد السوق وكذا الإنفتاح الاقتصادي وما نجم عنهما من رفع للحواجز لدول العالم هذا على مستوى النظام الخارجي ، أما على المستوى الداخلي فالرغبة الكبيرة في تعظيم الأرباح عن طريق توسيع الحصة السوقية كأحد الإستراتيجيات الأساسية التي تقرضها البيئة التنافسية والتي تتجسد في العلاقة الطردية بين العامل الأول المتمثل في المخاطرة و العامل الثاني في تعظيم العائد ، لهذا فعملية تحديد و تحليل المخاطر ثم التنبؤ بها قصد إدارتها يعد جوهر العوامل الرئيسية لنجاح المؤسسة التي يرمى منها تحقيق أهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على فرص أكبر للربح فإن عدم إدارة هذه المخاطر و التنبؤ بها بطريقة علمية صحيحة و وفق أسس سليمة قد يؤدي إلى فقدان العائد والفشل في تحقيق حتى الحد الأدنى منها .

كما أن إزدياد الاهتمام بالتعرف على وسائل و أدوات تمكن من الكشف المبكر لإحتمالية تدهور الحالة الصحية للمؤسسة ، الأمر الذي جعل من الضروري التنبؤ بها لإمكانية متابعة آثارها و من ثم تلافي الآثار السلبية لها قدر الإمكان ، ففي هذا الصدد أدرك الكثير من الباحثين أهمية إيجاد نماذج تساعد على التمييز بين المؤسسات الفاشلة والمؤسسات غير الفاشلة ، وذلك من خلال الخصائص التي تتسم بها الفئة الأولى في السنوات التي تسبق سنة الفشل ، والتي لا بد أن تميزها بشكل واضح عن المؤسسات غير الفاشلة ، ولإحاطة أكثر بهذه الإسهامات و التي يتم توضيحها من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الآتي :

كيف يتم توقع إنهيار المؤسسة اعتماداً على تحليل أرجنتي ؟ وما الإجراءات الاحترازية اللازمة لتجنب

حدوثه ؟

بههدف الإلمام بمختلف جوانب هذه الإشكالية ، سيتم التطرق إلى أربعة محاور أساسية ، يتم في الأول منها تقديم مفهوم إنهيار المؤسسة بشكل عام بإعتباره الحالة غير المرغوب في وصول المؤسسة إليها ، كما سيركز المحور الثاني على الأسباب و المراحل المؤدية بالمؤسسة إلى حالة الإنهيار ، أما المحور الأخير فنتطرق فيه إلى مسارات أرجنتي في تحليل حالة إنهيار المؤسسة ، كما سيشتمل المحور على دراسة وصفية لواقع حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية خلال العقد الأخير .

المحور الأول : مفهوم إنهيار المؤسسة

إرتبط مصطلح إنهيار المؤسسة أو بمعنى أدق فشلها بالباحث Beaver الذي يعد أول من إستخدم هذا التعبير للدلالة على بداية مرحلة وصول المؤسسة إلى إشهار إفلاسها ، حيث نعني به عجز عوائد المؤسسة عن تغطية كل التكاليف والتي من ضمنها كلفة تمويل رأس المال و عدم قدرة الإدارة على تحقيق عائد على رأس المال المستثمر يتناسب و المخاطر المتوقعة لتلك الإستثمارات¹ ، و لما كان التعثر يؤدي في مراحل متقدمة منه إلى الفشل في حالة عدم البحث عن مسبباته ووضع الحلول اللازمة قبل استفحالها ، فالإنهيار هو عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عندما يأتي موعد استحقاقها، فهو ليس نتاج اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر المراحل الزمنية وتؤدي إلى الحالة التي عليها المؤسسة من عدم مقدرتها على سداد التزاماتها ، أو استعادة توازنها المالي و النقدي و التشغيلي .

ويؤكد بريلمان "J.BRILMAN"² على أن المؤسسة المنهارة أو الفاشلة ، ليست فقط تلك التي تعاني من مشاكل مالية و إنما هي أيضا التي تترقب صعوبات قد تؤدي إلى عراقيل مالية، كضعف المردودية، صعوبة ظروف التمويل والإنتاج، ضعف النشاط، كثرة الإضرابات...الخ ، و تختلف شدة العجز أو عدم التوازن ، وفق معيارين هما³:

✧ مدى حيوية المؤسسة وسلامة أجهزتها الإدارية وقدرة القائمين عليها ، ووفرة احتياطاتها المخصصة لمواجهة الطوارئ والأزمات، ومدى علاقتها التشابكية بالبيئة المحيطة لها ؛

✧ مدى قوة العائق المسبب للفشل وكذا ضخامة حجمه بالقياس للمؤسسة ، أيضا ظهوره المفاجئ أمام مسيرة المؤسسة ورد الفعل من جانب البيئة المحيطة بالمؤسسة .

كما يمكن التمييز بين الفشل الإقتصادي و الفشل المالي وذلك على النحو الآتي⁴:

¹ وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار " استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية " مجلة تنمية الرافدين - جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 لسنة 2010 ، ص 12 .

² J.F.Daigne "dynamique de redressement d'entreprise" éd d'organisation, Paris, 1986, P27

³ محسن أحمد الخضير، "الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج" إيتراك للنشر والتوزيع - القاهرة ، مصر ، 1996، ص 35 .

⁴ علي شاهين ، جهاد مطر " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) - غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، 2011 ، ص 859 .

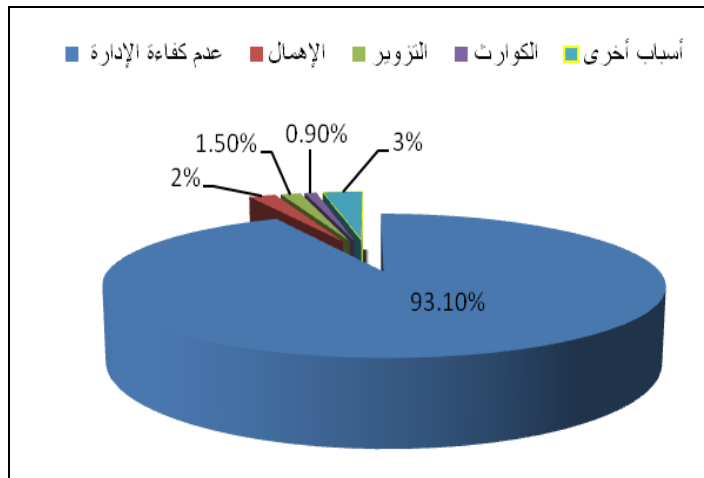
✚ **فشل اقتصادي** : في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسات أن تحقق عائد معقول أو معتدل على استثماراتها، أو عندما يكون صافي رأس المال سالب وذلك عندما تكون القيمة الدفترية للمطلوبات وخصوم المؤسسة أكثر من القيمة الدفترية لأصولها .

✚ **فشل مالي** : في هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها ، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي بالضرورة إليه واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية .

المحور الثاني : أسباب و مراحل إنهيار المؤسسة الاقتصادية

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب إنهيار المؤسسات إلى أنها ترجع إلى عوامل مختلفة ، حيث بينت دراسة Churchill لسنة 1952 في الولايات المتحدة الأمريكية أن أزيد من 70% من المؤسسات التي أنشأت خلال الفترة 1944-1947 لم تستمر بعد الخمس سنوات ، و أكدت نفس النتيجة الدراسة المعدة من طرف Star et Massel التي بينت أن ما نسبته 66,8% من المؤسسات التي أنشأت خلال 1974 لم تحتل بعيد ميلادها الخامس ، أما معطيات مركز المعلومات بكندا Dun and Bradstreet صرح بمعدلات تتراوح ما بين 80-90 بالمئة لإنهيار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشر سنوات الأولى من إنشائها¹، و باعتبارها مؤسسة متخصصة في التحليل المالي و تقييم الأداء في المؤسسات قامت بدراسة إستطلاعية للبحث عن الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث الإنهيار فتم التوصل إلى تحديد خمسة مؤثرات أساسية ، و الشكل الموالي يوضح الأهمية النسبية لكل مؤثر كما يلي :

الشكل رقم (02) : أسباب إنهيار المؤسسة وفق دراسة Dun and Bradstreet



¹ ST-PIERRE Josée" La gestion financière des PME Théories et pratiques" PUQ , Québec, 1999, P234.

المصدر : من إعداد الباحثين

نلاحظ أن أبرز عنصر يهدد المؤسسة بحدوث الفشل بالنسبة لـ Dun and Bradstreet عدم كفاءة الإدارة بنسبة بلغت 93,1% مما يشير إلى أن شرط ضمان الإستمرارية يعتمد بشكل كبير على كفاءة الإدارة في تحصيل المستحقات من الزبائن بالإضافة إلى كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة (سياسة البيع و التسعير و الإنتاج وغيرها) و السيطرة على المخزون ، كما أن التسبب و الإهمال غير المبرر كالجوء التوسعات غير المطلوبة أو تطبيق تكنولوجيا غير متمكن منها يشكل هاجز بـ 2% ، كذلك الأمر بالنسبة لتزوير التقارير المقدمة إلى الأطراف الممولة قصد إظهار الوضعية الجيدة للمؤسسة إلى جانب عدم وضع التدابير و الإجراءات الاحترازية اللازمة الكوارث كنشوب حريق داخل ورشات الإنتاج أو حدوث زلزال ، أما النسبة المتبقية 3% أعتبرت أسباب أخرى

وعليه يمكن تقسيم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث إنهيار المؤسسة إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية وذلك كما يلي¹ :

أسباب داخلية : وتعود إلى أسباب إدارية تتمثل في ضعف الإدارة، غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا، وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين، والتوجهات الخاطئة للإدارة ، وتعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم المنشآت المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافي للموظفين ، كما قد تعود إلى أسباب مالية تتمثل في زيادة حجم الديون المتعثرة ووجود خلل في الهيكل التمويلي وضعف السيولة النقدية مما يؤدي إلى تراكم الديون والعجز عن الوفاء بها بصورة تؤثر سلبا على نتائج الأعمال ؛

أسباب خارجية: تنتج عن المنافسة الشديدة وتوقعات المستثمرين، الظروف الاقتصادية العامة، القرارات و التشريعات الحكومية ، الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي بالإضافة إلى حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف والتي تؤدي إلى تزايد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة مما يتسبب في حدوث اختلال في الهيكل التمويلي.

ومنذ ما لا يزيد عن 10 سنوات بينت دراسة Baldwin وزملائه أن إفلاس المؤسسات في كندا يفسر إلى حد كبير باضطرابات وتقلبات خارجية غير متوقعة، كالركود الاقتصادي والنمو والمنافسة ، كما يعود ذلك أيضا إلى أسباب داخلية وخاصة ضعف خبرة المسيرين ، حيث أن الدراسة خلصت إلى أن حوالي 71% من المؤسسات

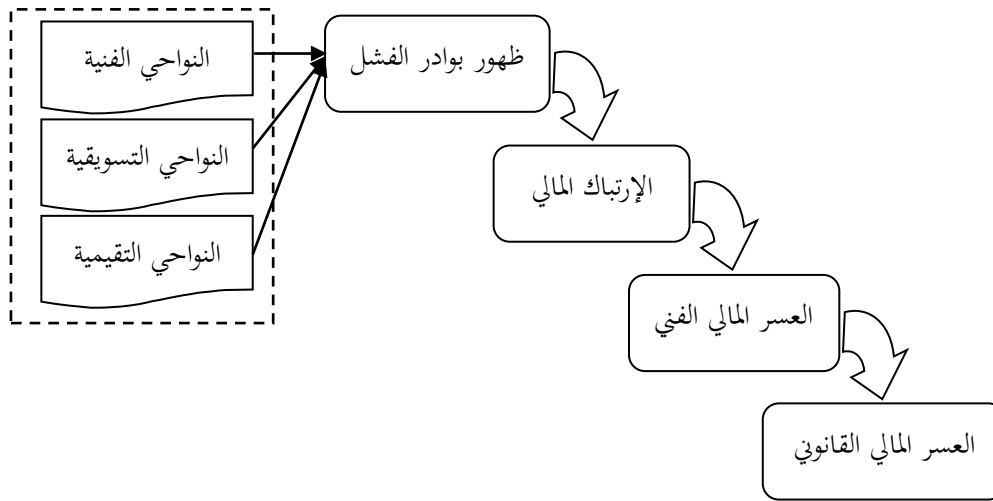
¹ علي شاهين، جهاد مطر " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، العلوم الانسانية ، مجلد 02 العدد 04 ، 2011 ، ص 860 .

المدرسة أفست بسبب سوء التخطيط المالي، وهو ما نتج عنه اختلال هيكل رأس المال، عدم القدرة على تسيير رأس المال العامل، وأجلا، ضعف الرسملة ، وبالتالي فإن مشاكل التمويل خاضعة إلى فجوات التسيير أكثر مما هي خاضعة لعوامل خارجية ناتجة عن عدم تمام الأسواق المالية¹ .

وهنا نشير إلى أن هناك إجماع بين الباحثين بأن عدم خبرة المسيرين تعد عاملا رئيسيا في إفلاس المؤسسة ، ضف إلى ذلك مشاكل التسيير و التي تتمثل في الكفاءات الأساسية في التسيير العام، التسيير المالي، المراقبة، الإتصال، تسيير المستخدمين وتطور السوق .

من المعلوم أن المؤسسات لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة و إنما توجد بعض المؤشرات التي تنبئ بوجود إختلالات ستؤدي إلى الفشل في حال لم يتم إكتشافها و التخطيط لتجنبها أو حتى التقليل من حدتها ، لهذا فإن الحكم على المؤسسة بالفشل يمر بعدة مراحل قبل أن يتم الإعلان عن إفلاسها و من تم تصفيها أو إعطائها فرصة ثانية عن طريق إجراء التسوية القضائية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك ، وبالتالي يمكن توضيح أهم المراحل المؤدية إلى فشل المؤسسة من خلال الشكل الآتي :

الشكل رقم (02) : مسار إنهيار المؤسسة الاقتصادية



المصدر : من إعداد الباحثين

¹ دادن عبد الوهاب " دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، عمل غير منشور ، 2008 ، ص 79 .

يتبين من الشكل أن المؤسسة التي دخلت دوامة الفشل تمر بأربع مراحل أساسية قبل الوصول إلى المرحلة التي يتوجب عليها التوقف الإجباري عن ممارسة النشاط بحكم قضائي يعلن إفلاسها إما بصفة نهائية إذا كان القرار يتضمن الإقرار بتصفيتها ، أو بصفة مؤقتة إذا كان من الأفضل إجراء التسوية القضائية بمنحها فرصة أخرى لمواصلة النشاط إذا كانت القرائن الثبوتية تقرر بذلك ، وعليه يمكن تشخيص المراحل التي تسبق إحدى هذين الإجرائين كما يلي ¹:

أولاً- مرحلة ظهور بوادر الفشل : ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية و التي من أهمها النقص في الطلب على منتجات المؤسسة ، ضعف كفاءة أساليب الإنتاج، ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة ، و الزيادة الكبيرة في تكلفة التشغيل، انخفاض معدل دوران الأصول ، إقرار توسعات استثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها، انعدام التسهيلات المصرفية الكافية، وبالإضافة إلى هذا هناك عدة مظاهر تعتبر مقدمات لمرحلة الفشل ومن أهم هذه المظاهر ما يلي :-

• **النواحي الفنية:** و تشمل هذه النواحي

- ⊕ عدم القيام بأعمال الصيانة الدورية والسنوية ؛
- ⊕ عدم توفير الغيار بالكفاءة اللازمة لتجنب تعطل التشغيل ؛
- ⊕ عدم الحرص على استخدام أنسب الخامات اللازمة للمنتج ؛
- ⊕ عدم تخطيط الإنتاج بما يكفل التنسيق في استخدام الآلات ؛
- ⊕ عدم استبدال الآلات و المعدات في الوقت اللازم.

• **النواحي التسويقية :** و التي تتضمن

- ⊕ عدم الاهتمام بتطوير المنتج لمقابلة إحتياجات المستهلك المتطورة ؛
- ⊕ إهمال التغليف و التعبئة ؛
- ⊕ إهمال الترويج و الإعلان ؛
- ⊕ عدم إختيار أساليب التسويق المناسبة للمنتج وللسوق بما يكفل الحفاظ على حصة المؤسسة من السوق.

• **تقييم المراكز المالية:** وذلك بـ

- ⊕ زيادة نسبة المديونية إلى حقوق أصحاب المؤسسة عن نسبة الأمان ؛
- ⊕ استخدام قروض قصيرة الأجل لتمويل معدات رأسمالية ؛
- ⊕ عدم تكوين احتياطي لتجديد الآلات و المعدات ؛
- ⊕ عدم سداد باقي رأس المال رغم احتياج المؤسسة ؛

¹ محمد عبد الحافظ البغدادي "إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الإداري الثالث ، الجمعية السعودية للإدارة ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ .

✚ وجود رصيد متزايد من المنتجات الجاهزة بمخازن المؤسسة ؛

✚ وجود رصيد متزايد من المبيعات الآجلة دون تحصيل ؛

✚ التوسع في استخدام الائتمان التجاري لتمويل المشتريات من الخامات ؛

✚ انخفاض رأس المال المتاح لتمويل دورة الإنتاج بما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية

المستخدمة فعلا عن الطاقة الإنتاجية المتاحة ؛

✚ تكرار طلب تأجيل موعد سداد الفوائد أو الأقساط .

ثانيا- مرحلة العسر المالي المؤقت (الإرتباك المالي): في هذه المرحلة تكون المؤسسة ذات أصول تفوق في قيمتها مجموع التزاماتها ولكن توزيع هذه الأصول يكون بشكل لا يمكنها من الحصول على عوامل الإنتاج ومقابلة التزاماتها الجارية لضعف مركزها النقدي ، وبالتالي فهي تحدث نتيجة لعدم كفاية السيولة، وهذه الحالة عادة ما تكون مؤقتة لأن التدهور مازال في بدايته ، لدى تسمى هذه المرحلة بالعسر المؤقت.

ثالثا- مرحلة العسر المالي الفني: كما سبق الإشارة إليه بأنه يشير إلى عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والتي تنشأ من الانخفاض الجوهرى في الرصيد النقدي المتاح واللازم لدفع التزاماتها المستحقة ، وبالتالي فحالة فقدان السيولة تحدث برغم أن الأصول تغطي الالتزامات ولكنها متوفرة في شكل يصعب تحويله لنقدية في الوقت المناسب ، مما يعني أن المشكلة في الموقف النقدي وليس في الموقف المالي ، لهذا فإن المؤسسة تكون في حالة عسر مالي إذا كانت أصولها المتداولة أو قيمة استثماراتها الموجهة لرأس المال العامل غير كافية لمواجهة التزاماتها الجارية بكامل قيمتها بالإضافة إلى عدم قدرتها على توفير القيمة المناسبة لتشغيل استثماراتها الثابتة والممثلة في القيمة الدائمة للاستثمارات في رأس المال العامل، ومن ثم فإن حالة العسر المالي الفني سترتبط بقيمة مالية لصافي رأس المال العامل .

رابعا- مرحلة العسر المالي القانوني : تمثل الحالة التي لا تكفي فيها القيمة السوقية لأصول المؤسسة لمواجهة التزاماتها قبل دائنيها ومساهميها، وذلك نتيجة لحدوث خسائر كبيرة ومتلاحقة أدت لتآكل رأس المال ، ولا يؤخذ في هذا احتفاظ المؤسسة بأصول متداولة تزيد قيمتها على قيمة الخصوم المتداولة ويعني وجود المؤسسة في هذه المرحلة بداية النهاية بالنسبة لها، إما بالتصفية أو التسوية القضائية.

بالإضافة إلى هذه المراحل يجب الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية :-

• على الرغم من التسلسل المنطقي للمراحل السابقة التي تفسر كيفية حدوث الفشل المالي إلا أنه لا

يمكن تعميمها في جميع حالات الفشل المالي، فليس بالضرورة أن يحدث الفشل وفقا لهذه المراحل ،

لذلك يجب التفرقة بين نوعين من الفشل المالي وفقا لأسبابه ومصادره :-

✚ **الفشل الزاحف :** ويمكن أن يتم وفقا للمراحل السابقة المشار إليها و يرجع عادة لأسباب داخلية

كعدم كفاءة الإدارة و زيادة الاعتماد على الديون والتوسع غير المدروس والإسراف في استخدام

الموارد ؛

✚ **الفشل المفاجئ:** وهذا النوع لا يمر بالمراحل المشار إليها لأنه يحدث فجأة نتيجة للمتغيرات السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية أو غيرها مما يفرزه المحيط الخارجي للمؤسسة .

- تعتبر الحالة المالية الفنية للمؤسسة سواء كانت يسيرة أو عسيرة محصلة نهائية لمدى سلامة قرار التمويل والاستثمار قصيري الأجل لأن طرفي قياسها (الأصول المتداولة و الديون) يعكسان بوضوح هذين القرارين ؛

هناك تماثل في بعض النواحي بين العسر المؤقت و العسر الفني فكلاهما يعني عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها العادية المستحقة، وفي كلاهما قد تفوق قيمة الأصول قيمة الخصوم (إستبعاد رأس المال) بعد و أن كان العسر الفني يتميز بعدم قدرة المؤسسة على استخدام سياساتها في تحويل الأصول المتداولة و بقيمتها الدفترية إلى النقدية المطلوبة لمواجهة الإلتزامات المستحقة والنمو المطلوب.

المحور الثالث : تشخيص حالات الفشل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تختلف حالات حدوث الفشل من مؤسسة إلى أخرى حسب الظروف و العوامل المؤدية إليه ، كما تختلف تبعاً لذلك آليات موجهته ، فهناك مؤسسات تبقى فترة زمنية طويلة قبل أن يتم الإقرار بفشلها و من تم لا يمكنها أن تستمر في ممارسة نشاطها أكثر من خمس سنوات ، حيث أشار Altman بأن أكثر من 50% من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أن بعض المؤسسات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف الذي أصبح ظلاً لها ، في حين أن البعض الآخر يصل إلى المستوى الأعلى من الأداء ثم تفشل ، وعليه سيتم التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل التطرق إلى سيناريوهات الفشل التي يمكن أن تمر بها في حالة تعرضت إلى ظروف مماثلة للتي تم تصورها ، كما سندعم هذا الطرح بإحصائيات المقدمة من طرف هيئات التسجيل و المتمثلة في السجل التجاري و كذا هيئات التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ، وذلك فيما يتعلق بالبيانات المتعلقة بحركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية .

أولاً- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت على المؤسسات و المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأن هناك أزيد من خمسين تعريفاً للأعمال الصغيرة و المتوسطة ، كما أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من الأعمال ، حيث يرتبط التعريف إما بنص قانوني مثل الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أو بتعريف إداري كألمانيا وغيرها من الدول المماثلة ، كما أن هناك بعض التعاريف متفق عليها و معتمدة كونها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية¹، كما أن هناك

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي " التسيير المالي (الإدارة المالية) " دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، 2008 ، ص 397.

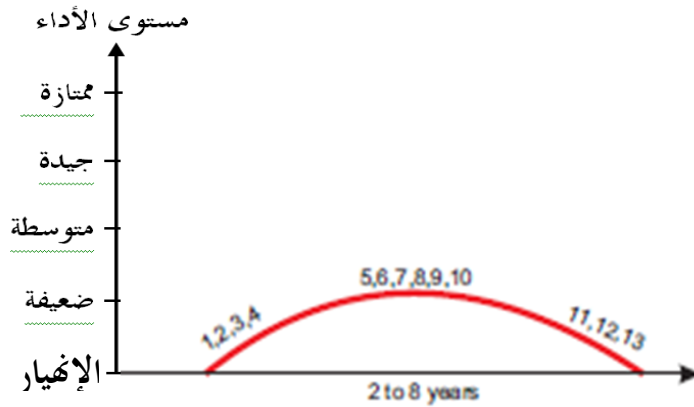
متغير آخر يساهم في عدم الإتفاق على تعريف موحد ، ذلك أن القطاع بمكوناته دائم التغير فما يطلق عليه مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يكون كذلك في وقت لاحق ، وعليه فقد قدم المشرع الجزائري تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إعتد فيه على ثلاثة معايير متمثلة في عدد العمال ، رقم الأعمال و الإستقلالية ، وهذا ما تضمنه القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوارد في القانون رقم 18/01 ، فحسب المادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و / أو الخدمات التي ¹ :

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا ؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين (2) دينار جزائري ، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج ؛
- تستوفي معايير الإستقلالية ، و التي تعني أن كل مؤسسة لا يملك رأسمالها بمقدار الربع فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا- تصورات فشل المؤسسة الناشئة ، الصغيرة و المتوسطة : يمكن أن نميز بين ثلاثة سيناريوهات من فشل المؤسسات وذلك إعتمادا على ما قدمه الباحث Argenti في هذا الصدد ، حيث يصنف إمكانية تعرض المؤسسة إلى الفشل وفق معياري الحجم و العمر وبالتالي يميز بين أعراض الفشل الذي يصيب المؤسسات حديثة النشأة كونها لم تستطع أن تتجاوز الحد المعقول للأداء خلال السنوات الأولى من ممارسة نشاطها ، أما الصنف الثاني المؤسسات الصغيرة التي رغم طول فترة بقائها في ممارسة النشاط إلى أنها كانت تعاني العديد من الإختلالات التي تم ترجمتها بفشلها ، بينما الصنف الثالث الذي يعتبر أكثر تعقيدا مقارنة بالحالتين السابقتين .

1-2. سيناريو الفشل للمؤسسات حديثة النشأة: تتعرض العديد من المؤسسات المولودة حديثا خاصة في السنوات القليلة الأولى لمجموعة من المعوقات والتي ترسم النهاية الحتمية بوصولها إلى الفشل ، ويمكن توضيح المسار الافتراضي لإنهيار إحدى المؤسسات حديثة التكوين وفق الشكل التالي:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 77 ، بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م ، الباب الأول، ص 5-6 ، على الموقع www.joradp.dz.



الشكل رقم (03) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات حديثة النشأة

source: J.Argenti " **Trajectory of corporate collapse**" Journal of Accounting Research, Spring 2003.

يتبين من الشكل أن المؤسسة حديثة النشأة تمر بمجموعة من الوضعيات حددها الباحث Argenti في ثلاثة عشر نقطة تعبر كل منها على بروز عيب معين فيها قبل الوصول إلى الوضعية الأخير التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي¹:

1. تمثل هذه النقطة بداية المؤسسة التي يصابها عدد من العيوب أبرزها تركيز الدور على شخص واحد حيث يكون للمؤسسة مسير واحد يقوم بأداء أعمال كثيرة فينشأ ضعف في الإدارة ؛
2. لا يوجد للمؤسسة ميزانية وبالتالي غياب خطط للتدفقات النقدية و نظام لترشيد التكاليف ؛
3. تحصل المؤسسة على قروض من البنوك لتغطية إحتياجاتها ومتطلباتها دون التطلع لإحداث توسع أفقي أو عمودي؛
4. إقدام المؤسسة على ممارسة نشاطات موسعة ؛
5. تشير هذه المحطة إلى أن إمكانيات المشروع أقل بكثير من تطلعات وتوقعات المسير ،حيث يمكن حدوث هذه النقطة بعد أشهر من بداية النشاط ؛
6. تظهر المؤشرات المالية ضعف المؤسسة نتيجة للتدفقات النقدية سالبة و الذي ينعكس على ربحيتها ؛
7. الإتجاه إلى التفكير بالإقتراض من البنوك مرة أخرى الأمر الذي يوجبها تقديم تقرير عن الحالة المالية للمؤسسة ؛
8. ظهور مجموعة من المؤشرات غير المالية ؛
9. يتم ممارسة بعض الأعمال التي بها خطورة، وقد تحدث مخاطر طبيعة في بعض الأنشطة ؛
10. إتخاذ المسير لبعض القرارات غير الرشيدة كتخفيض أسعار السلع و/أو الخدمات وغيرها من القرارات ؛

¹ J. Argenti " **Corporate collapse the causes and symptoms** " Hohn wiley and sons, New York , P154-156

11. مرحلة البحث عن قروض إضافية لإحداث التوازن في الأصول المتدنية ، مع السعي إلى زيادة رأس المال؛

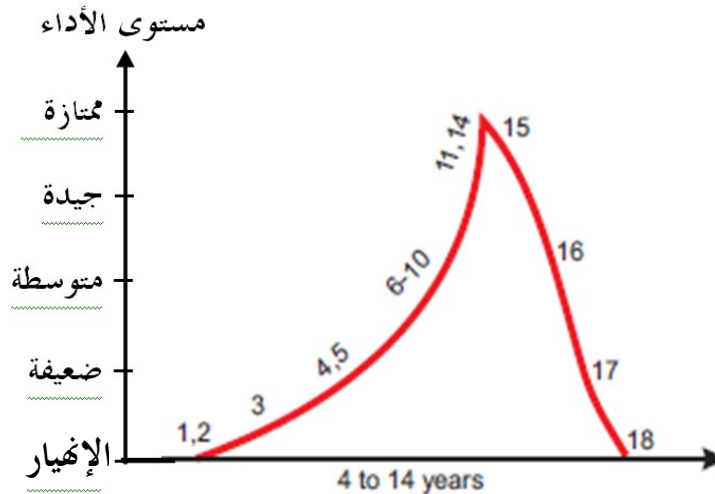
12. يجد المالك نفسه لا يستطيع أن يحقق ربحا كافيا لدفع الفوائد على الدفعات المستحقة ؛

13. تشير هذه المرحلة إلى حالتين ، إما إلى إعلان صاحب المؤسسة إفلاسه إختياريا ، أو أن يتم ذلك بصفة إجبارية إذا تم التبليغ من طرف أحد الدائنين ، وفي الحالتين يتم رفع يد الميسر ، و من ثم التوقف عن ممارسة النشاط .

وبالتالي فإن تجنب وقوع بعض المؤسسات حديثة التكوين في مثل هذا السيناريو يستوجب القيام بالعديد من الدراسات القبلية للمشروع (مدى جدوى المشروع إقتصاديا، فنيا وتسويقيا) مع ضرورة التركيز على تلافي العيوب منذ البداية كالاكتفاء على مبدأ العمق الإداري في المؤسسة عن طريق تعدد الأدوار الإدارية الواضحة ، تفعيل الوظائف التسييرية و غير ذلك من التعديلات التي تفرضها البيئة الديناميكية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار صغر حجمها و قصر دورة حياتها لأن احتمالات الفشل كبيرة .

2-2. سيناريو الفشل للمؤسسات الصغيرة (غير الناضجة) : رغم تميز هذا النوع من المؤسسات بطول فترة بقائها و إستمرارها في ممارسة نشاطها نوعا ما ، إلا أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الإفتراضي لإنهيار المؤسسات غير الناضجة ؛

الشكل رقم (04) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات الصغيرة



Source: J.Argenti , Trajectory of corporate collapse, Op-Cit .

يوضح منحنى حياة المؤسسات الصغيرة و التي تتراوح مدة إستمرارها في السوق ما بين أربعة إلى أربعة عشرة سنة وصولها إلى مرحلة الإنهيار الذي يترجم في الوقوع الفعلي للفشل رغم أنها في فترة ما قد حققت أعلى مستويات الأداء الممكنة لكن عدم مراعاة الجوانب الكامنة وراء تحقيق هذه النتائج هو السبب الرئيسي لحدوث

الفشل ، كما يوضح الشكل أيضا مجموعة من الحالات لخصها الباحث Argentis في ثمانية عشر حالة تعبر في مضمونها عن الآتي¹:

1. تشير نقطة البداية إلى جانب ظهور العيوب الإدارية التي تصاحب المؤسسة في هذه المرحلة كوجود دور لشخص واحد في المؤسسة و التسيير غير الممنهج إلى غير ذلك ؛
2. يضاف إلى النقطة السابقة غياب السجلات التي تعبر عن الحركات المالية ك : الميزانية ، خطط للتدفقات النقدية ، نظام ترشيد التكاليف وغير ذلك مما يفترض مسكه ؛
3. تعبر هذه النقطة على أن المؤسسة قد بدأت تفرض نفسها في السوق بزيادة نسبة مبيعاتها ؛
4. نتيجة للزيادة السريعة في المبيعات تستوجب البحث عن مصادر تمويلية جديدة ؛
5. الحصول على التمويل المطلوب الذي يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة بإقرار المقرضين بذلك ؛
- 6-10. يتحقق في هذا المجال العديد من النقاط أبرزها الوصول إلى مستوى مرضي نتيجة الهيمنة على جزء كبير من السوق مقارنة مع مثيلاتها و بالتالي تحقيق الإنتشار المكاني (توسيع شريحة المستهلكين) ؛
- 11-14. سعي المسيرين في هذا المرحلة إلى طرح أسهم في السوق المالية بهدف الزيادة في رأس المال و إنضمام خبرات جديدة ، كذلك الإعتماد على مراجعين و مستشارين خارجيين لمتابعة المسائل المحاسبية و القانونية على إعتبار أن هذين الأخيرين ينموان بنمو المؤسسة ؛
15. وصول المؤسسة إلى أعلى مستوياتها في جميع النواحي ، كما يطلق على هذه النقطة بذروة النمو؛
16. تشير هذه الوضعية إلى ظهور بوادر الإختلال رغم أن المؤسسة تحقق عوائد معقولة ؛
17. إستمرار الهبوط الشديد في مستوى أداء المؤسسة ولا يمكن الحد منه بالتنازل عن جزء من رؤوس الأموال المنقولة ؛
18. الإقرار بحدوث الفشل .

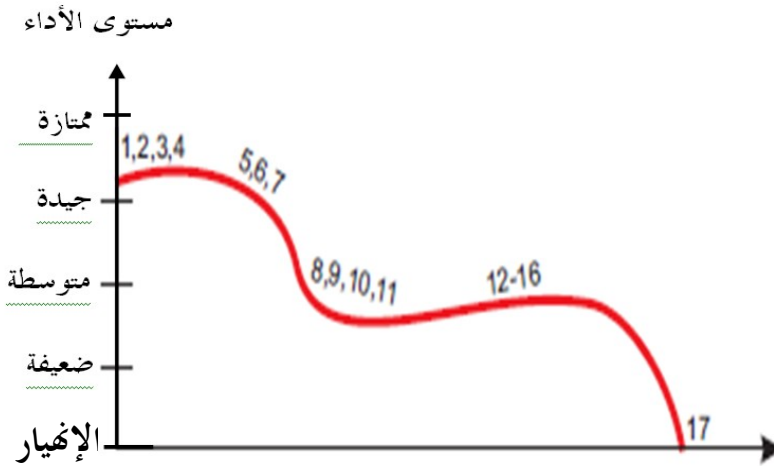
تبين من تفسير مسار إنهيار المؤسسات الصغيرة بأنها تنمو و تنجح بصورة سريعة جدا إلى غاية وصولها إلى اللحظة التي تبدأ بوادر التراجع تتشكل ليتم في حالة إتخاذ التدابير اللازمة لإستدراك ذلك بالسير في طريق الانهيار بصورة متسارعة أيضا ، كما يلاحظ وجود نفس العيوب التي تعاني منها المؤسسة في بداية تكوينها ، حيث أن الإدارة تعتمد على عمالة بسيطة في تنفيذ أعمالها أي أن دور المسير الواحد موجود في هذا الصنف ، و لهذا يجب على المؤسسة أن تقي نفسها منذ البداية بإيجاد فريق عمل مناسب يحتوي على إداريين متخصصين ولديهم المهارات الإدارية العالية للعمل ضمن فريق واحد وإيجاد روح التعاون والمبادرة ، حيث أن هذا الإجراء يكون من بين القواعد لتجنب حدوث الفشل، ولكن خصوصية هذا الصنف بأنه يتميز بإمكانية معالجة الأعراض المؤدية إلى حدوث الفشل أثناء ظهور أعراضه و مسبباته ، فإن وصول المؤسسة إلى أعلى مستويات أدائها وربحياتها وقبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تتقذ المؤسسة قليلا أو

¹ J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " **Op-Cit** " P155-156

تعوض المؤسسة عن الخسائر إذا تم إستغلالها جيدا ، وقد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في المؤسسة مثلا كتخفيض الإنتاجية أو يتم التخلص من بعض الأنشطة غير الربحية في المؤسسة أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج الوحودية و العمل على تنظيم العروض المقدمة للمؤسسة بالصورة التي يمكن أن تستفيد منها.

2-3. سيناريو الفشل للمؤسسات البالغة : يحدث عادة في المؤسسات الناضجة مكتملة النمو والتي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية ، وهذا الفشل يعتبر من 20% إلى 30% من إجمالي الفشل الذي تتعرض له مختلف المؤسسات ، فهذا النوع يميز المؤسسات العملاقة، الناضجة التي وصلت إلى مستويات متقدمة من حيث الأداء بمدة حياة طويلة نوعا ما ، إلى أن هذا لا يعني أنها غير مهددة بحدوث الفشل ، و عليه قصد أخذ تصور على مثل هذه الحالة يتم إدراج الشكل الذي يوضح المسار الافتراضي للمؤسسة من مرحلة النضج إلى الانهيار ؛

الشكل رقم (05) : مسار الإنهيار المتعلق بالمؤسسات البالغة



Source: J.Argenti , **Trajectory of corporate collapse**, Op-Cit .

يعبر الشكل عن سيرورة حياة المؤسسة البالغة من خلال مجموعة من النقاط تشير كل منها إلى بروز سمة أو عيب معين فيها قبل الوصول إلى المحطة الأخيرة التي تعني حدوث الفشل وذلك وفق التسلسل التالي¹:

1,2,3,4. تكون المؤسسة موجودة في مستوى جيد إلى ممتاز مما يدل على أنها تحضى بمكانة سوقية عالية يعكسها هامش الربح المحقق وكذا الرغبة الكبيرة في توسيع الحصة السوقية، بالإضافة إلى هذه الإيجابيات تسجل عدد من العيوب التي من أبرزها تلك المتعلقة بالهيكل التنظيمي كالاتماد في التسيير على المدير الواحد دون الاستشارات الخارجية و مشاركة العاملين ، كذلك ضعف في الوظيفة المالية بالمؤسسة و التي يمكن التأكيد عليها من خلال نظم المعلومات المحاسبية ، إضافة إلى هذا فإن التغيرات الكثيرة قد تصطدم بمقاومة

¹ J. Argenti , Corporate collapse the causes and symptoms " **Op-Cit** " P158

التغيير في المؤسسة كعدم الاستجابة الداخلية لهذه التغيرات ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا إمتدت لعدة شهور أوحى سنوات؛

5،6،7. تشير هذه المحطات المتتالية إلى حدوث تدهور متزايد وبشكل تسلسلي ولكن لا يشكل خطر كبير من وجهة نظر المساهمين أو أصحاب المؤسسة لأنه يقع فوق المتوسط لسلم تقييم الأداء، وتزداد المخاطرة هنا ويتبع هذه الأحداث انخفاض بسيط على الأرباح؛

8،9،10،11. تبدأ هذه المحطات بظهور العوائق غير المادية بشكل أكبر مع إستمرار الربح بالإنخفاض ولم تتمكن المؤسسة من إعادته إلى وضعه الطبيعي ، تبدأ حسابات حقيقية ودقيقة في الظهور حيث أن المدير يشعر بأنه بحاجة إلى قروض كبيرة الحجم ، هنا تنتقل أموال كثيرة على مستوى الخطورة ؛

12-16. يتحقق هنا مستوى ربح ولكن قيمته أقل مقارنة من الفائض المنتظر لتغطية حجم الإلتزامات و الفوائد المطلوب و بشكل عام المؤسسة عند مستوى أداء غير مرضي لدى المساهمين ، الأمر الذي يدفع بالمسيرين بالبحث عن بعض الإجراءات التنشيطية كوضع حملات تسويقية من أجل التوسع في المبيعات من خلال تقديم بعض التسهيلات للزبائن التي من المنتظر أن ترفع المبيعات مما يؤدي إلى إرتفاع الربح ولو بشكل قليل وذلك من خلال الجهود المقدمة من المؤسسة ، وهذا ما يفسر إرتفاع منحنى أو مستوى الأداء للمؤسسة ، لكن في النقطتين الأخيرتين سوف يتكرر الأداء الذي حدث في النقطة السابعة مرة أخرى من حدوث الفشل والانهيال ما عدا أنها ستكون قد أصبحت مشبعة من عمليات المعالجة ؛

17. تعبر هذه النقطة عن حالة رفع اليد مما يعني إعلان الإفلاس .

يتم التركيز في هذا الصنف على عملية المعالجة بصورة أكبر من الإعتماد على الإجراءات الوقاية على خلاف الصنفين السابقين ، ذلك أن تميزها بطول فترة مزاوله النشاط الذي قد ساهم بشكل كبير في تعظيم الموارد بمختلف أشكالها و نظرا لكبر حجم المؤسسة وأصولها فإنه يمكنها الإقتراض من البنوك ولكن يجب أن تكون بصورة رشيدة وعقلانية وذلك من خلال تفعيل نظم المعلومات خاصة المحاسبية ، بالإضافة إلى ضرورة إستحداث بعض السياسات الجديدة أثناء عملية معالجة الفشل كتقديم التسهيلات للزبائن ، تخفيض السعر أو التقليل من التكلفة الوحيدة للوحدة المنتجة أو المقدمة إلى الزبون كي تضمن التوسع في الحصة السوقية لزيادة أرباحها .

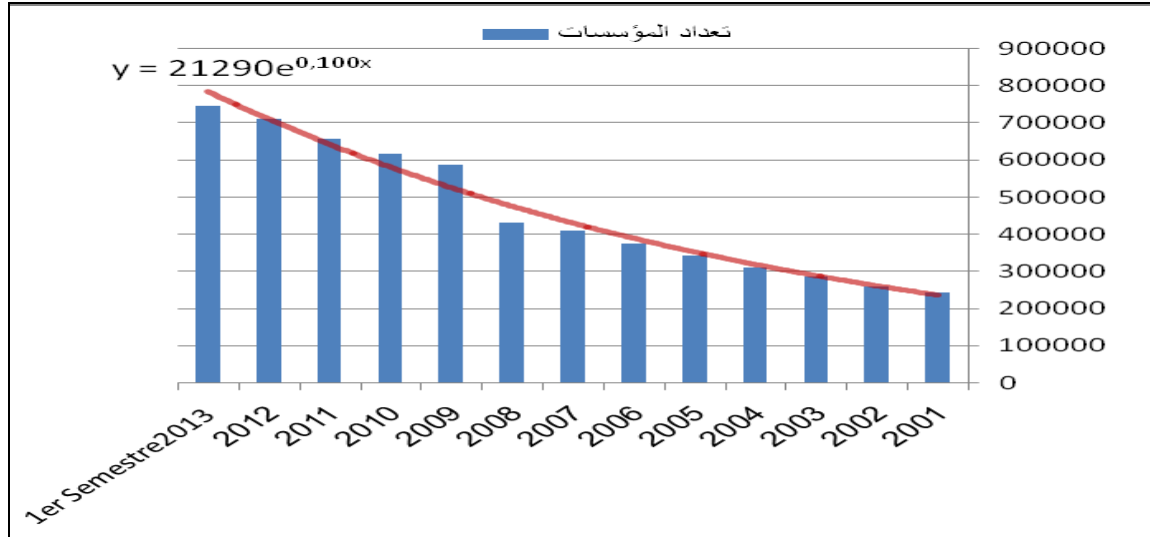
ثالثا - توصيف حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية : عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منعرجات هامة في إطار موجبات التكيف التي فرضتها الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي إنبثق عنها تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني ، فعلى ضوء التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي 1994 ، ويوضح المنحنى الموالي تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2001 إلى غاية نهاية السداسي الأول 2013 .

الجدول رقم (01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2001-2013/6

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التعداد	245348	261853	288587	312959	342788	376767	410959	432068	87494

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2001-2013/6



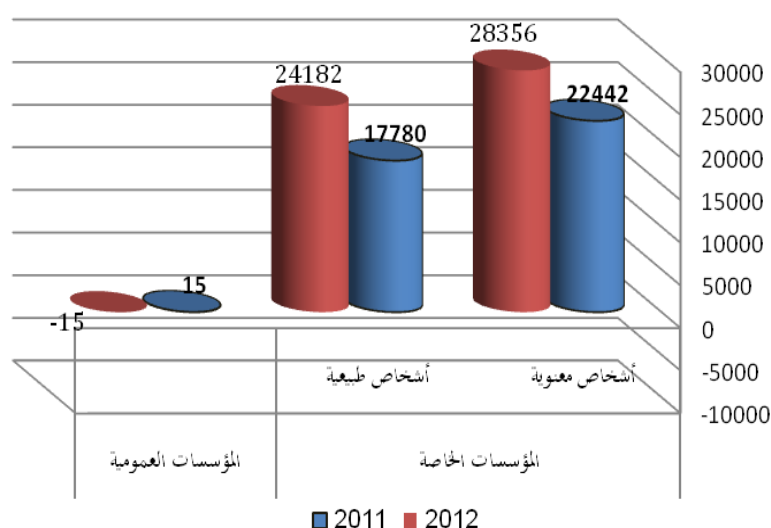
المصدر : من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (01) .

نلاحظ من الشكل الزيادة المطردة في معدل النمو للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي بلغت ذروتها خلال سنة 2009 و لعل مرد ذلك هو سياسة الحكومة في الإعتماد على هذا النوع من المؤسسات في دفع عجلة التنمية والتقليل من التأثير بالأزمة المالية العالمية التي شهدتها السنوات السابقة (أزمة 2008) ، ولذلك بالنظر إلى قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التكيف مع الظروف الإقتصادية المختلفة ففي حالة الإنتعاش الإقتصادي تزيد في حجم الإستثمار أما في حالة ركوده تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الإضطرابات الإقتصادية ، وهذا ما يؤكد رأي julien بأن إعادة بعث الاهتمام بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بعد عشرية السبعينيات من القرن الماضي كان نتيجة لعدة عوامل، متقاربة فيما بينها و التي من أهمها العوامل المتعلقة بالمحيط الاقتصادي كسياسات التحرير المالي والنقدي التي ساعدت

على نشأة اللامركزية في التسيير و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة في الدول النامية والدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي، وفي مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

كما أن هذا التطور يشير إلى نمو القطاع الخاص على حساب القطاع العام حيث تم تسجيل 711832 مؤسسة صغيرة و متوسطة مع نهاية 2012 منها 557 مؤسسة تنتمي للقطاع العام أي أقل من 0,1 في المائة ، ولتوضيح الزيادات الصافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنتي 2011 و 2012 من خلال الشكل التالي :-

الشكل رقم (07) : مقارنة تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنتي 2011 و 2012



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 و 22 .

يبين الشكل أعلاه عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشائها خلال سنتي 2011 و 2012 ، حيث تم تسجيل 22442 مؤسسة جديدة ذات شخصية معنوية خاصة لسنة 2011 ، بينما المؤسسات ذات الشخصية الطبيعية لنفس السنة و المتمثلة في رؤساء مؤسسات المهن الحرة و التي تشمل على كل من الموثقين ، المحامين ، المحضرين القضائيين ، الأطباء ، المهندسين وغير ذلك ، والتي تم تسجيل 17780 مؤسسة جديدة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) ، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية و التي تمثل جزء ضئيل بمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث شهدت تحسن ب 15 مؤسسة مقارنة مع سنة 2010 أي تحسنت من 557 إلى 572 مؤسسة و الذي يمكن إرجاعه إلى تغير البنية الهيكلية و السياسات الاقتصادية للقطاع العمومي .

أما بالنسبة لمقارنة هذه النتائج مع حصيلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال سنة 2012 وفق التصنيف المعتمد في الشكل ، فنلاحظ إرتفاع محسوس لعدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي وصلت إلى 28356 مؤسسة ، وهي أعلى من تعداد السنة الفارطة بـ 5914 مؤسسة وما يعادل نسبة نمو تقدر بـ 26,35% ، حيث توزعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على الأنشطة الأساسية ووفق طبيعتها القانونية حسب ما يوضحه الجدول التالي :-

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب الطابع القانوني لسنة 2012

توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء			مجموع المؤسسات ص.و.م. الخاصة		طبيعة التصنيف قطاع النشاط
م. متوسطة من 50 إلى 250 عامل	م. صغيرة من 10 إلى 49 عامل	م. مصغرة من 1 إلى 9 عمال	النسبة	العدد	
63	354	17475	63.10%	17892	الخدمات
57	498	5915	22.82%	6470	البناء و الأشغال العمومية
12	118	3541	12.95%	3671	الصناعة
0	11	260	0.96%	271	الزراعة و الصيد البحري
4	8	40	0.18%	52	خدمات ذات الصلة بالصناعة
136 %0,48	989 %3,49	27231 %96,03	%100	28356	المجموع

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , Document de travail Réf.

55 /DGVSEES/2013, édition 2013 , N22, P13

يشير الجدول إلى ملحوظتين هما تركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في قطاع الخدمات بـ 63.10% من إجمالي عدد المؤسسات الخاصة ذات الشخصية المعنوية و التي تضم النقل و المواصلات ، التجارة ، الفنادق و الإطعام ، خدمات للمؤسسات، خدمات للعائلات ، مؤسسات مالية ، أعمال عقارية ، خدمات للمرافق الجماعية ، بينما قطاع البناء و الأشغال العمومية بـ 22.82%، وقطاع الصناعة بـ 12,95% والذي يشمل مجال المناجم و المحاجر ، الحديد و الصلب ، مواد البناء ، كيميائ ، بلاستيك ، الصناعة الغذائية ، صناعة النسيج ، صناعة الجلد ، صناعة الخشب و الورق ، صناعة مختلفة ، في حين بلغ قطاع الزراعة و الصيد البحري نسبة 0,96% من إجمالي المؤسسات ، أما نشاط خدمات ذات الصلة بالصناعة فتتمثل في خدمات الأشغال البترولية ، المياه و الطاقة ، المحروقات بـ 0,18% ، أما الملحوظة الثانية فهي إعتمادها على

الأنشطة قليلة العمالة و التي تشغل أقل من عشرة عمال و بنسبة 96% من إجمالي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (أشخاص معنوية) ، تم يليها المؤسسات التي تشغل أقل من خمسين عامل و أعلى من التصنيف السابق .

خلال نفس السنة (2012) نلاحظ تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية بنسبة 2,69% مقارنة مع السنة الماضية حيث إنخفض عددها من 572 إلى 557 مؤسسة ، حيث تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها في جميع المجالات الاقتصادية الوطنية ، إلا أنه يغلب عليها القطاع الزراعي بنسبة 33 % وكذا قطاعي الصناعة و الخدمات بنسب متقاربة ، و الجدول الموالي يبين بشكل مفصل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على الأنشطة الرئيسية ووفق طبيعتها القانونية كالآتي :-

الجدول رقم (03): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب الطابع القانوني لسنة 2012

طبيعة التصنيف قطاع النشاط	مجموع المؤسسات ص.و.م العمومية		توزيع المؤسسات حسب تصنيف الأجراء		
	العدد	النسبة	م. مصغرة من 1 إلى 9 عمال	م. صغيرة من 10 إلى 49 عامل	م. متوسطة من 50 إلى 250 عامل
الصناعة	171	30.70%	-	23	148
الخدمات	151	27.11%	7	62	82
الزراعة	184	33.03%	22	109	53
البناء و الأشغال العمومية	40	7.18%	-	4	36
المناجم و المحاجر	11	1.97%	-	2	9
المجموع	557	%100	29 %5.21	200 %35.91	328 %58.89

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P11.

كما تبين البيانات السابقة إعتقاد القطاع العمومي على المجالات كثيفة العمالة ، لكن رغم ضآلة تعداد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية إلى أنها تشغل حوالي 47375 أجير إي بمعدل 85 أجير لكل مؤسسة عمومية بمختلف القطاعات .

رابعا - حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لعام 2012 : تشير التصريحات و تسجيلات الهيئات الإجتماعية لتأمين العمال الأجراء بأن تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد بلغ 711832 مؤسسة عند

نهاية عام 2012 منها 52523 مؤسسة جديدة أي بمعدل نمو يقدر بـ 7.97% موزعة على كل قطاعات النشاط حسب طابعها القانوني وفق ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لسنة 2012

نسبة النمو	2012	حركية المؤسسات لسنة 2012			2011	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
		شطب	إعادة إنشاء	إنشاء			
7.24%	420 117	(8050)	5876	30530	391761	أشخاص معنوية	المؤسسات الخاصة
8.58%	130 394	(323)	-	10622	120095	أشخاص طبيعية	
9.45%	160 764	(109)	-	13992	146881	نشاطات الحرفية*	
-2.62%	557	(15)	-	557	572	المؤسسات العمومية	
7.97%	711 832	8497	5876	55701	65930 9	المجموع	

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME , N22,Op-Cit , P10.

نلاحظ أن حركية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع نهاية 2012 تم تسجيل 711 832 مؤسسة تتوزع على النحو الآتي :-

⊕ أشخاص معنوية : 420117 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 59,02% من مجموع

المؤسسات ؛

⊕ أشخاص طبيعية : 130394 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 18,32% من مجموع

المؤسسات ؛

⊕ الأنشطة الحرفية : 160764 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 22,58% من مجموع

المؤسسات ؛

* تبعا لإنشاء وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار (التغير الحكومي بتاريخ 28/05/2010) فإن نظام جمع المعطيات المتعلقة بفترة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين قد تغير ، حيث أصبح يتم الإعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS) كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين ، بدلا من قاعدة البيانات المعتادة المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية و الحرف .

✻ المؤسسات العمومية : 557 مؤسسة صغيرة و متوسطة أي بنسبة 0,08% من مجموع المؤسسات .

وعند المقارنة مع 2011 نجد أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تزييدا يقدر ب 7,9% ، ويتمثل هذا التزايد في خلق 52523 مؤسسة جديدة متوزعة على 28356 مؤسسة ذات طبيعة معنوية (53,99% من مجموع المؤسسات المنشأة) و بمعدل نمو يقدر ب 7,24% ، في حين كانت 24182 مؤسسة ذات طبيعة شخصية (46,04% من مجموع المؤسسات المنشأة) بتزايد يقدر ب 9,06% تتوزع هذه الحصيلة بين أشخاص طبيعية و الأنشطة الحرفية ب 10299 و 13883 على التوالي لكل منهما ، أما بالنسبة للتغير في إنشاء المؤسسات العمومية فقد شهد تراجع ب 15 مؤسسة، أي بنسبة تدني تقدر ب 2.62%، وهذا ما يشير إلى أن نسبة مساهمة القطاع العام في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تراجع نوعا ما إذ يساهم ب 0,078% من إجمالي المؤسسات .

إن الإتجاه نحو تحسين مناخ الإستثمار لصالح المقاولين و الشغل سوف يعرف حركية خلال الأشهر القادمة ، وذلك بالنظر إلى القرارات المهمة المتخذة من طرف مجلس الوزراء فيما يخص العقار الصناعي ، تمويل الإستثمار وتخفيف الأعباء على أرباب العمل ، و حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فقد تم شطب 8497 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، إذ تبين المعالجة المعمقة لتشطيب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى هيئات التسجيل¹ ، بأن المؤسسات المتوقف نشاطها تتعلق بشكل كبير بالنواحي الإدارية ، وذلك بإجراء تغييرات في مسار حياتها الإقتصادية ، ومن أهم التغيرات المتكررة نذكر تغير الوضعية و/أو المقر الإجتماعي ، تغير نوعية النشاط ، خلق مؤسسات جديدة وغيرها .

كما يجب الأخذ بعين الإعتبار الإجراءات المستخلصة من الثلاثية لشهر ماي 2011 التي نصت على تقديم مساعدات لكل المؤسسات الجزائرية التي تعاني صعوبات مالية ، حيث يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من إعداد جدول الديون الجبائية والضريبية لمدة 36 شهر على الأكثر ، وتجسيدا لهذا فقد أطلقت المديرية العامة للضرائب في 01 فيفري 2012 إشعار لجميع المؤسسات تبعا لوقائع المعلومات المطروحة لعملية إعادة هيكلة الديون الجبائية².

الخاتمة :

إن عملية تشخيص ظاهرة فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إعطاء تصورات ورسم السيناريوهات التي يمكن تصنيف المؤسسة من خلالها وذلك على مدار حياتها الإقتصادية ، فالمؤسسة الفاشلة لا تصبح فاشلة بمحض الصدفة و إنما تتشكل الظاهرة نتيجة تراكم العديد من المشاكل كعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، عدم إستغلال الفرص المتاحة بسبب الإضطرابات في الجوانب المالية ، الإدارية و الفنية إلى غير

¹ السجل التجاري وكذا تصريحات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي .

² نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وثيقة عمل رقم : 42/DGVSEES/2012 ، العدد 20 ، ص 7 .

ذلك ، كما أن إعتداد المؤسسة على تصفية بعض الإستثمارات و الأصول كحل لا بديل عنه في أوقات غير مناسبة ، يتسبب في تكبدها خسائر كبيرة ، وعليه فقد يرى العديد من الباحثين إلى أن المؤسسة تعتبر فاشلة إذا حققت خسائر لمدة ثلاثة سنوات متتالية ، ذلك أن الخسائر المحققة إذا ما تم التخفيف من حدثها ستؤدي إلى إنخفاض محل بالتوازن النسبي للبنية المالية للمؤسسة الأمر الذي سيؤدي بها إلى الإفلاس و من ثم إصدار الحكم بتصفيتها ، أو منها فرصة ثانية عن طريق إجراءات التسوية القضائية .

قائمة المراجع :

1. إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي " التسيير المالي (الإدارة المالية) " دار وائل للنشر ، عمان - الأردن ، 2008.
2. محسن أحمد الخضيرى، "الديون المتعثرة:الظاهرة ، الأسباب ، العلاج" إيتراك للنشر والتوزيع - القاهرة ، مصر ، 1996.
3. وحيد محمود رمو، سيف عبد الرزاق محمد الوتار " استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية " مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل ، العراق ، العدد 100، مجلد 32 لسنة 2010 .
4. علي شاهين ، جهاد مطر " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين :دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) -غزة ، فلسطين ، مجلد 25 ، 2011.
5. محمد عبد الحافظ البغدادى "إطار مقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية " ورقة بحثية مقدمة للملتقى الإداري الثالث ، الجمعية السعودية للإدارة ، المملكة العربية السعودية ، 1426هـ .
6. علي شاهين، جهاد مطر " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين : دراسة تطبيقية " مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، العلوم الانسانية ، مجلد 02 العدد 04 ، 2011 ، ص 860 .
7. دادن عبد الوهاب " دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية : نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، عمل غير منشور ، 2008 .
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية /العدد 77 ، بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م ، الباب الأول، على الموقع : www.joradp.dz .

9. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وثيقة عمل رقم

42/DGVSEES/2012: ، العدد 20 .

1. Argenti J. " **Corporate collapse the causes and symptoms** " Hohn wiley and sons, New York .
2. Argenti J. " **Trajectory of corporate collapse**" Journal of Accounting Research, Spring 2003.
3. Bulletin d'information Statistique de la PME , Document de travail Réf. 55/DGVSEES/2013, édition 2013 , N22
4. .Daigne J.F" **dynamique de redressement d'entreprise** " éd d'organisation, Paris, 1986 .
5. St-Pierre Josée" **La gestion financière des PME Théories et pratiques**" PUQ , Québec, 1999.